﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [يوسف: 7-15]. والشورى كذلك لا تنجح ولا تستمر إلا في ظل الحرية، وأجواء الحرية، حرية الضمير، وحرية التكفير، وحرية التعبير .

والشورى بدون حرية حقيقية لا يمكن أن تتم، وإذا تمت فلا يمكن أن تستمر، وإذا استمرت فليست هي، وإنما هي أسماء وأشكال ورسوم[1].

تاسعاً: أزمة الشورى في واقع المسلمين:

إن الاستبداد ينتج من تخلف المجتمع ككل، ورسوبه عميقاً في قاع التاريخ، وفقدانه لإرادة ممارسة الشورى ذلك كما استخف فرعون قومه فأطاعوه، فالوزر هنا هو وزر القوم قبل أن يكون وزر فرعون كما أشار القرآن: ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ [الزخرف: 54].

وتحرر مجتمع ما من سلطة الاستبداد أو منح حاكم مستبد لشعبه حق الشورى، لا يعني نجاح ذلك الشعب في ممارسة الشورى إذ لم تكن فضيلة الشورى من طبع ذلك المجتمع ومزيته، ولنشر روح الشورى في نسيج المجتمع العام لا يكفي إعداد دستور يتضمن المبادئ الأساسية الأولية التي تتبنى المفاهيم الشورية، ولا يكفى الاستشهاد لتلك المفاهيم بالنصوص القرآنية والسنية وإنما يتعين لإنجاز تلك المهمة الصعبة تربية الشعب كله على تلك المعاني،

(1) الشورى، للريسوني، ص: 175.

وغرس توجيهات تلك النصوص الكريمة، وبعث روحها في ضمير الفرد المسلم، حتى يدرك قيمة الشورى ويتصرف شورياً في مجالات سلوكه جميعاً وبالتالي يتعزز وجود الثقافة السياسية الشورية في قاعدة المجتمع المسلم، وتصبح تلك الثقافة أساساً تقوم عليه أركان النظام السياسي الواقعي، فالبنية السياسية تقوم على أساس من الثقافة السياسية للمجتمع ولا تنهض على محض الأماني والأوهام[1].

وقد قام علماء الاجتماع والعلوم السياسية مثل: «تالكوت»، «بارسوتر»، و«إدوارد شيلز»، «وجبرائيل الموند»، و«بننغهام باول» ببيان أن ثقافة المجتمع السياسية، تتكون من ثلاثة جوانب مهمة وهي:

1 ـ الجانب «المعرفي» الذي يشمل ما يعرفه الناس في عامتهم عن النظام السياسي السائد في بلادهم وما يعرفونه عن أشخاص الحكام والمشاكل السياسية التي تواجه الأمة ككل.

2 ـ الجانب «العاطفي» وهو يشمل عواطف الناس تجاه النظام السياسي إن كانت حياداً أو تأييداً أو رفضاً أو معارضة، وهذه العواطف في عمومها تُسهم في تحديد طريقة تعامل كل شعب مع مطالب نظامه السياسي، من حيث الاستجابة أو التجاهل أو التنفيذ أو الرفض أو التمرّد.

3 ـ الجانب «التقويمي» حيث يُصدر الناس وصفاً عاماً على نظامهم السياسي، على أنه ديمقراطي أو استبدادي أو أنه يخدم الصالح العام أم لا[2].

(1) الشورى ومعاودة إخراج الأمة، ص: 145.
(2) المصدر نفسه، ص: 147.

ولا شك أن السلوك السياسي للأمة «حكاماً ومحكومين» ينبثق من التقاليد الثقافية السياسية الذاتية للأمة، وفي ذلك ما يفسر لنا قضايا من مثل: لماذا اختار الشعب البريطاني النظام الديمقراطي ذا الواجهة الملكية، ولماذا اختار الشعب الأمريكي النظام الديمقراطي الرئاسي ذا الفصل الحاد بين السلطات، ولماذا اختار الشعب الفرنسي نظاماً وسطاً بين هذين النظامين؟ ولماذا نجحت هذه الأنظمة في تلك البيئات الثقافية نجاحاً بيّناً؟ ولماذا تفشل دائماً عندما تُستورد أو تُستنزع في بيئات ثقافية سياسية مخالفة[1].

وقبل أن يتصدى علماء الاجتماع والسياسة المحدثون ممن أوردنا ذكرهم سالفاً لتفسير السلوك السياسي لبعض الشعوب بناء على نوعية خصائصها النفسية والثقافية كان الفقيه السياسي الإسلامي «أبو الحسن الماوردي» يتحدث في هذا المعنى فيقول: ومما يجب أن يكون معلوماً أن زينة الملك بصلاح الرعية، والرعية كلما كانت أغنى وأثرى وأجلُّ حالاً في دين ودنيا، ومملكته كلها كانت أعمر وأوسع، كان الملك أعظم سلطاناً وأجل شأناً، وكلما كانت أوضع حالاً، وأخس حالاً كان الملك أخس مملكة وأنزر دخلاً وأقل فخراً[2].

وهذا هو عين السداد في النظر إلى المكون الأهم في التركيبة السياسية، وهو مكون الشعب وثقافته الذاتية ولا يمكن لحاكم أن يصلح أوضاع الرعية ما لم تسهم هي بدورها في ذلك من ناحية استعدادها لقبول الإصلاح على أقل تقدير، ثم مشاركتها في تنفيذ

(1) الشورى ومعاودة إخراج الأمة، ص: 147.
(2) نصيحة الملوك، للماوردي، ص: 196.

برامجه، لأن الأمر بالشورى ينفذ نفاذه حين يوجد معه صاحب الحق الذي يطالب به من ينساه ويرد إليه من يحيد عنه[1]. فالأمة - قبل حاكميها - هي التي تُخرج مبدأ الشورى من حيز المبدأ إلى حيز الممارسة[2].

وقد انتبه العلامة ابن خلدون إلى هذا الجانب الثقافي في حياة المجتمع، وإن كان قد «نَعَتَه» باسم آخر فدعاه «بوازع الدين» في خُلق الأمة، وأسلوب تعاملها مع حكمها، واستنبط ذلك من الأثر التالي: سأل رجل علياً ﷺ: ما بال المسلمون اختلفوا عليك، ولم يختلفوا على أبي بكر وعمر؟ فقال: إن أبا أبكر وعمر كانا واليين على مثلي، وأنا اليوم والٍ على مثلك[3].

وقد علّل ابن خلدون التغير في نظم الحكم بالنقص في وازع الدين في الرعية، وهو تعليل صحيح، فالدين مكوّن قوي في الثقافة السياسية للأمة المسلمة، بل هو أقوى مكوّن فيها، ومتى ضعف أثره ضعفت الثقافة الذاتية للأمة قاطبة، ولما ضعف هذا الأثر ترسبت في ثقافة الأمة المسلمة عبر عصور تدهورها كثير من الآفات التي اعتنى بفحصها وتحليلها الأستاذ «مالك بن نبي» في سياق أبحاثه عن «مشكلات الحضارة» وعدّها من المعوقات الخطيرة الكامنة في المجتمع الإسلامي، والتي لا تزال تعترض بشدة سبيل استعادة المسلمين لعافيتهم ونهوضهم لأداء دورهم في التاريخ، لقد عمل

(1) أثر العرب على الحضارة الأوروبية، عباس العقاد، ص: 145.
(2) الشورى ومعاودة إخراج الأمة، ص: 148.
(3) مقدمة ابن خلدون، ص: 211.

«مالك بن نبي» رَحِمَهُ اللَّهُ على تحليل آثار كثيرة من الأفكار الميتة والمميتة في ثقافة المجتمعات الإسلامية انطلاقاً من نظريته الكبرى عن القابلية للاستعمار، فقد أشار إلى مجموعة من الآفات النفسية والاجتماعية المتوطنة من قديم في العالم الإسلامي، والتي هيأت للاستعمار الغربي أن يَنْفذ إليه ويقهره ويذله ويخضعه لشروطه، ويكيف أوضاعه بما يجعله دائم الإذعان، وهذه الأمراض النفسية والاجتماعية شبيهة بالجراثيم والأمراض العضوية التي تلم بالأجسام. وحسب تحليلات «مالك بن نبي»، فإن قابلية العالم الإسلامي للاستعمار هي التي جلبت الاستعمار الغربي إليه[1]. وانطلاقاً من نظرية «مالك بن نبي» هذه نرى أن من أخطر الأفكار الميتة في بيئاتنا الاجتماعية فكرة الاستبداد التربوي، التي تحكم مؤسستي الأسرة والمدرسة، حيث تتولد طباع الخنوع والتقليد والإحجام عن التفكير وإبداء الرأي وهذه من أشد الطباع مناهضة لمساعي استعادة خلق الشورى في المجتمع، حيث تُجتث جذور الشورى من الأعماق، ولذلك فلا بد من معالجة هذا الشأن علاجاً جدياً جذرياً قبل التفكير في توطين الشورى في البنية السياسية العليا للمجتمع .

وثمة أسباب عديدة أسهمت في تغيب الشورى عن المجتمعات الإسلامية عبر العصور من أهمها:

* إيقاف آلية الشورى عملياً، وتمثل هذا في جعل ولاية العهد الآلية الوحيدة في نقل السلطة من السلف إلى الخلف .

* تعزز وتطور ملامح التسلط والدكتاتورية في الشخصيات

(1) الشورى ومعاودة إخراج الأمة، ص: 149.

الحاكمة لغياب المؤسسات الرقابية الجادة.

* العمل على تأويل النصوص الدينية لصالح السلطة الحاكمة.

* التركيز على جعل القيادات في المجلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. الخ على الولاء للنظام ودعمه لا على الكفاءة والقدرة.

* إضعاف وتهميش مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

* التحكم في موارد وأموال الأمة مما فاقم من حالات البذخ والإسراف بين الطبقة الحاكمة وأعوانهم.

* ممارسة الظلم والقهر على عامة الناس من الحكام وأعوانهم وعمالهم.

* نمو ظاهرة العزلة الاجتماعية.

* بروز ظاهرة القداسة والتبجيل للحكام والولاة.

* التعرض والتطاول على مؤسسات المجتمع المدني، كالوقف مثلاً.

* تأثير الانحلال الأخلاقي والفساد الإداري على القرار السياسي والشوري[1].

وبالرغم من تطور الحياة الإسلامية بكافة الميادين: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، إلا أن المنحنى السياسي لم يكن كباقي الميادين السابقة، لاعتبار أن جوهر الحكم الإسلامي الشوري

(1) الشورى، د. سامي الصلاحات، ص: 219 إلى 264.

قد غُيب لاعتبارات عديدة. أبرزها: ديمومة الحكم الوراثي[1]، وابتداء من الدولة الأموية مع وفاة معاوية بن أبي سفيان، وتوريث ابنه يزيد، واستمر الحكم الوراثي في بني العباس.

يقول الشيخ محمد رشيد رضا: . . «ثم رسخت السلطة الشخصية في زمن العباسيين، لما كان للأعاجم من السلطان في ملكهم، وجرى سائر ملوك المسلمين على ذلك، وجازهم عليه علماء الدين بعدما كان لعلماء السلف الصالح الإنكار الشديد على الملوك والأمراء في زمن بني أمية، وأوائل زمن العباسيين، فظن البعيد عن المسلمين والقريب منهم أن السلطة في الإسلام استبدادية شخصية، وأن الشورى مجمدة اختيارية فيا للعجب: أيصرح كتاب الله بأن الأمر شورى، فيجعل ذلك أمر ثابتاً مقرراً، ويأمر نبيّه المعصوم من اتباع الهوى في سياسته وحكمه بأن يستشير، حتى بعد أن كان ما كان من خطأ من غلب رأيهم في الشورى يوم أحد، ثم يترك المسلمون الشورى لا يطالبون بها وهم المخاطبون في القرآن بالأمور العامة»[2].

والأمر ذاته يمكن أن يشار في إلى عصر العثمانيين حيث الشورى معطلة في ظل ترامي الدولة الإسلامية، وتوزع الجند على مراميها لحمايتها[3]، وبناء على هذا فقد تمّ توضيح مسار الشورى في هذا الكتاب من عهد النبوة والخلافة الرشدة، ورأينا كيف كان مبدأ الشورى أصيل في الحكم مهيمن على الحياة العامة بصورة قوية وكيف ضعف هذا المبدأ في المجال السياسي مروراً بعصر الأمويين

(1) الشورى، د. سامي الصلاحات، ص: 266.
(2) تفسير المنار (4/ 172).
(3) الشورى، د. سامي الصلاحات، ص: 267.

والعباسيين والعثمانيين، وانتهاء إلى عصرنا الحاضر، عصر القرن الحادي والعشرين .

ومع حالة الضعف والوهن السياسي، وغياب الشورى، كانت هناك إضاءات وأنوار مشعه، كما كان الحال مع أنموذج عصر عمر بن عبد العزيز الأموي فقد كان غرّة في جبين ذلك العصر، وكعهد نور الدين محمود زنكي في عهد الخلفاء العباسيين، ومحمد الفاتح في عهد العثمانيين، فقد كانت عهود نهوض حضاري إسلامي عظيم.

وكانت في عهود الأمويين والعباسيين والعثمانيين تطبيقات جزئية لمفهوم الشورى، حيث شُكِّلت مجالس شورية وكانت تعقد في الولايات ومراكز العواصم، ولاشك أن غياب النهج الشوري من أسباب الأزمات والمصائب التي تعيشها الشعوب الإسلامية، إذ يغلب على هذه الدول أو الأمم غياب النهج الشوري، وبروز نمط الفردية والاستبدادية في أنظمة الحكم[1]، فالاستبداد كما يقول «الكواكبي»: داء تبتلى به بعض الشعوب في بعض مراحل التاريخ، وهو أسوأ أنواع السياسة وأكثرها فتكاً بالإنسان[2].

عاشراً: تفعيل حقيقة الشورى في الشعوب الإسلامية:

من أهم الوسائل والرؤى التي تساعد على عودة الشورى إلى حياة المسلمين:

(1) الشورى، د. سامي الصلاحات، ص: 269.
(2) طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص: 5.